

Distr.: General  
8 June 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٩٥ (ك) من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام الكامل: أمن منغوليا الدولي  
ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير منغوليا الوطني بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥  
المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية".

وأرجو ممتنا تعميم التقرير المذكور أعلاه كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار  
البند ٩٥ (ك) من القائمة الأولية.

(توقيع) أنختسيستسيغ أوشير

السفير

الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

\* A/67/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200612 190612 12-36713 (A)



## مرفق الرسالة المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمغوليا لدى الأمم المتحدة

### تقرير حكومة مغوليا بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥ المعنون "أمن مغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"

٣١ أيار/مايو ٢٠١٢

احتفلت مغوليا في عام ٢٠١١ بالذكرى الخمسين لانضمامها إلى الأمم المتحدة (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١). وتعتبر مغوليا هذا الانضمام واحدا من الإنجازات الكبيرة لسياستها الخارجية في القرن العشرين. فهو لم يأت فحسب ثمرة لجهود مغوليا السياسية والدبلوماسية وضمانة سياسية لاستقلال البلاد، لكنه فتح أيضا الأبواب أمام مغوليا لتعزيز مكانتها في الساحة الدولية ومشاركتها الفعالة في الشؤون الدولية. وتقيم مغوليا اليوم علاقات دبلوماسية مع ١٦٤ بلدا. وهي، علاوة على ذلك، عضو في أكثر من ٦٠ منظمة حكومية دولية على الصعيدين الدولي والإقليمي ودولة طرف في أكثر من ٢٤٠ اتفاق ومعاهدة دولية.

وعلى مدى السنوات الماضية، اتبعت مغوليا سياسة نشطة داخل الأمم المتحدة سعيها منها إلى تقديم مساهمة متواضعة في تعزيز الأهداف النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وخلال العقد الماضي، عمل أكثر من ٥٠٠٠ مغولي حفظة للسلام في إطار عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. وبالتعاون مع دول أعضاء أخرى، شجعت مغوليا بنجاح عدة مبادرات وعززت اعتماد قرارات للجمعية العامة في مجالات شتى منها حق الشعوب في السلام، وأساييع نزع السلاح، وتشجيع التعليم للجميع، ودعم التعاونيات، والمرأة الريفية، وحقوق البلدان النامية غير الساحلية، وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، تولت مغوليا رئاسة مجتمع الديمقراطيات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

وكبرهان على التزامها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أعلنت مغوليا في عام ١٩٩٢، أن أراضيها تمثل منطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة، ويصادف هذا العام الذكرى العشرين لهذا الإعلان. ومنذ عام ١٩٩٨، تنظر الجمعية العامة كل سنتين في المسألة المتعلقة بمركز مغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٧٠/٦٥ "أمن مغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" الذي اشتركت في تقديمه، من جملة دول أخرى، وللمرة الأولى، جمع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وأكدت

اشترك جميع الدول الخمس في تقديم مشروع القرار، في خطوة غير مسبوقه، الأهمية التي توليها لهذه المسألة ومصالحها في تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلع بها على مدى العامين الماضيين في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥.

## أولاً - الأنشطة المتعلقة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

واصلت منغوليا، منذ تقديم تقريرها الوطني عن تنفيذ القرار ٥٦/٦٣ في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتقديم تقرير الأمين العام (A/65/136) عن أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، تعزيز أمنها القومي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي. وقامت في هذا الصدد باتخاذ التدابير الموضحة أدناه.

### التدابير على الصعيد الوطني

#### مفهوم الأمن القومي

في السنوات الأخيرة، تغيرت الظروف الخارجية والداخلية المحيطة بأمن منغوليا القومي، وأصبحت التحديات المحتملة من حيث طبيعتها ومصادرها متنوعة ومعقدة، كما نشأت في هذا المجال تهديدات غير تقليدية. وبناء على ذلك قامت منغوليا بمراجعة وتحديث مفهوم الأمن القومي الذي صاغته في عام ١٩٩٤ لكي يعكس التغيرات الحاصلة على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي عام ٢٠٠٩، وبموجب مرسوم رئاسي، أنشئ فريق عامل يضم أكثر من ٧٠ مشاركاً بمن فيهم أعضاء في البرلمان، وممثلون عن الوزارات المعنية ووكالات حكومية ورجال دولة متقاعدون وباحثون وعلماء، من أجل صياغة مشروع جديد لمفهوم الأمن القومي. وعُقد خلال عملية الصياغة التي دامت عشرة أشهر أكثر من ٥٠ اجتماعاً ومائدة مستديرة، وراجعت الوكالات الحكومية المعنية المشروع مرتين، وناقشه مجلس الوزراء قبل أن يعتمد البرلمان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وتعتبر وثيقة مفهوم الأمن القومي ثاني أهم وثائق الوفاق الوطني، بعد الدستور المنغولي، من حيث نطاق التنظيم والمبادئ التي تحدد الأساس القانوني لسياسات البلد.

ويتناول المفهوم الجديد المسائل الأمنية باعتبارها مسائل مترابطة تندرج ضمن ست ركائز كالتالي: أمن الوجود، والأمن الاقتصادي، والأمن الداخلي، والأمن البشري، والأمن

البيئي وأمن المعلومات. وفي الوقت الذي يضمن فيه المفهوم ويعزز استمرارية المبادئ التقليدية للأمن، يشمل أيضا مبادئ تقدمية جديدة مثل توسيع نطاق المشاركة المدنية، واحترام حقوق الإنسان والحريات، وسيادة القانون، والأمن البشري والتنمية. وبينما كان الأمن القومي مرتبطا في السابق بالطرق التقليدية التي كانت تفهم بها التهديدات السياسية والعسكرية، والتي اعتبرت أن الأمن القومي واجب من واجبات الدولة، ينص المفهوم الجديد على أن الأمن القومي يُضمن بالتعاون بين الدولة والمواطنين. وينص المفهوم الجديد أيضا على أن الحوكمة الديمقراطية القائمة على النظام البرلماني هي ضمانة السيادة والأمن الوطنيين. وجرى كذلك لأول مرة في تاريخ منغوليا تحديد مفهوم وسياسات أساسية لضمان أمن معلوماً.

وفي سياق تنفيذ مفهوم الأمن القومي والسياسات ذات الصلة، تعلق منغوليا أهمية خاصة على تعاونها مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى. ولذلك ينص المفهوم الجديد (المادة ٣-١-١-٧) على أن منغوليا ستتعاون بنشاط مع مجلس الأمن والدول الأعضاء والمنظمات الدولية في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتعزيز أمن منغوليا الدولي.

#### مفهوم السياسة الخارجية

وقام أيضا فريق عامل أنشئ في وزارة الخارجية والتجارة بمراجعة مفهوم السياسة الخارجية لمنغوليا (الذي يعود لعام ١٩٩٤). وأقر البرلمان في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١ المفهوم المعاصر للسياسة الخارجية لمنغوليا. ويشدد المفهوم الجديد، من بين أمور أخرى، على أن منغوليا ستمتنع عن الانضمام إلى أي تحالف أو تجمع عسكري، وستمتنع عن السماح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي ضد أي بلد آخر، أو التصريح بوضع أي قوات أو أسلحة أجنبية، بما في ذلك الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل على أراضيها (الفقرة ٩).

#### مركز الخلو من الأسلحة النووية

ونظر المجلس التابع لوزير الشؤون الخارجية والتجارة (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، واللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بالأمن والسياسة الخارجية (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) في تنفيذ سياسة منغوليا العامة المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، ورحبا بالتقدم المحرز حتى الآن ووافقا على اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز هذا المركز وتوطيده.

وفي أيار/مايو ٢٠١١، نظمت منغوليا مؤتمرا علميا لمناقشة وجهة نظر العلماء والباحثين في الواقع الجيوسياسي الجديد، عالج المشاركون فيه، من بين أمور أخرى، مسائل

مرتبطة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية والكيفية التي يمكن بها للحقائق الجيوسياسية المتغيرة أن تؤثر عليه.

وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، نظم معهد الدراسات الاستراتيجية بالاشتراك مع فرع مستقل للأبحاث في مجلس الأمن القومي لمنغوليا سلسلة من مناقشات الموائد المستدير بشأن الجوانب المختلفة لأمن منغوليا، بما في ذلك الأمن الاقتصادي والأمن البشري والأمن البيئي وأمن المعلومات. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نظم المعهد مناقشات مائدة مستديرة بشأن الظروف الخارجية التي يمكن أن تؤثر في أمن منغوليا. وناقش المشاركون مسائل متعلقة بالحالة الاقتصادية في العالم في عام ٢٠١٢ والآفاق والتحديات والمخاطر الإقليمية المحتملة التي يمكن أن تنطوي عليها بالنسبة لمنغوليا. وقد استرعى انتباه المؤسسات ذات الصلة إلى النتائج والتوصيات التي توصل إليها هؤلاء العلماء.

ولا تزال منغوليا تولي اهتماما خاصا لتنفيذ القانون المتعلق بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية الذي اعتمد في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ونظرا لاتساع رقعة البلد وطول حدوده مع جارتيه، أصبحت مهام مراقبة الحدود وإدارتها تمثل تحديا خطيرا في وقت تزايدت فيه المخاوف من الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار في المواد المتصلة بالمجال النووي. وعلاوة على ذلك، تتأثر الجهود التي تبذلها منغوليا للتصدي لخطر تهريب المواد النووية جراء قلة الموظفين المدربين والمعدات اللازمة.

ونظرا للظروف المشار إليها أعلاه، وُضع مشروع المقترح بعنوان "تحسين القدرة التقنية لمراقبة صادرات وواردات المواد النووية والمواد المشعة الأخرى" وقُدّم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي سياق متابعة مشروع المقترح وقعت حكومتا منغوليا والولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم بشأن التعاون في منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى. وفي إطار المذكرة، تقدم وزارة الطاقة في الولايات المتحدة المساعدة التقنية إلى منغوليا في شكل معدات ومواد تدريب لاستخدامها في الموانئ الحدودية. وجرى حتى الآن تركيب أجهزة الكشف عن المواد المشعة في ١٣ ميناءً حدوديا، ومن المتوقع تجهيز ميناءين إضافيين بالمعدات في عام ٢٠١٢.

ومن أجل تحسين التنسيق في مجال جهود مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، استضافت حكومة منغوليا حلقة عمل وعملية محاكاة تتعلقان بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، نظمتا بالمشاركة مع الولايات المتحدة، في أولانباتار في يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١.

## التدابير المتخذة على الصعيد الدولي

### إضفاء طابع مؤسسي على مركز الخلو من الأسلحة النووية

ركزت منغوليا تحديدا خلال الفترة قيد الاستعراض على إضفاء الطابع المؤسسي دوليا على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وكما جاء في التقرير السابق، اقترح ممثلا الصين والاتحاد الروسي خلال المشاورات التي عقدت في جنيف في عام ٢٠٠٩ تغيير شكل المعاهدة الثلاثية المقترحة (بين الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي) إلى شكل آخر يشمل الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة). وبدون هذه الدول، وفقا لما رآه كل من الصين والاتحاد الروسي، سيكون من الصعب معالجة مسألة وضع ضمانات أمن ذات مغزى تعكس على النحو الواجب موقع منغوليا الجيوسياسي الفريد. وانصب الاهتمام الرئيسي لمنغوليا على أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بمركزها اعترافا رسميا (في شكل مقبول من الطرفين، كمعاهدة مثلا) وأن تجعلها تتعهد بعدم المساهمة في أي عمل قد ينتهك ذلك المركز. وبالرغم من هذا الاهتمام، أظهرت مشاورات منغوليا مع جارتيهما أنهما تواجهان صعوبات في إبرام تلك المعاهدة، حيث أن ذلك سيشكل سابقة لا يتوافر بعد لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية الاستعداد لقبولها. ومع ذلك، كانتا على استعداد للنظر في إبرام التزام غير تعاهدي مع منغوليا، وحيث أن المسألة تتصل بالأسلحة النووية، فإن الصين والاتحاد الروسي رغبتا من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى المشاورات.

وفي أيار/مايو ٢٠١٠ عقدت حكومة منغوليا اجتماعات مع ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية على هامش مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وأعربت عن وجهة نظرها حول كيفية تعزيز وتقوية مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. عرضت منغوليا على فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مشروع المعاهدة الثلاثية بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية والبروتوكول الملحق بها، للنظر فيهما. وأظهرت المشاورات اللاحقة مع ممثلي هذه الدول أن لديهم أيضا صعوبات إزاء شكل المعاهدة المقترحة لأن ذلك، وفقا لما أوضحه يوجد سابقة تنشئ فيها دولة واحدة منطقة كاملة الأبعاد خالية من الأسلحة النووية. ومن ثم، وبعد بعض التفكير، أشارت منغوليا إلى أنها لن تصر على شكل المعاهدة إذا أمكن التوصل إلى شكل مناسب آخر للضمانات الأمنية.

وأدت المشاورات التي أجريت في عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢ إلى اتفاق على النظر في مسألة مركز منغوليا من خلال اجتماع يضم منغوليا والدول الخمس الحائزة

للأسلحة النووية. وقد عقد ذلك الاجتماع في أيار/مايو ٢٠١٢ في فيينا على هامش الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. وأتاح الاجتماع الفرصة لممثلي منغوليا والدول الحائزة للأسلحة النووية لشرح مواقفهم بشأن مسألتي الشكل والمضمون المحتملين للضمانات الأمنية التي قد تتجاوز الضمانات التي قدمتها الدول إلى منغوليا في عام ٢٠٠٠. واتفق الجانبان على مواصلة المشاورات في خريف عام ٢٠١٢.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١١ نظمت منغوليا مناقشات مائدة مستديرة دولية في الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا بشأن "التحديات والفرص التي تواجه تشجيع إقامة المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية". وتناولت مناقشات المشاركين القضايا ذات الصلة بما فيها إمكانية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي شمال شرق آسيا. وأطلعت منغوليا في الاجتماع المشاركين على آخر المستجدات في اتصالها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل التي تحول دون قيام هذه الدول بتوفير ضمانات أوسع نطاقا من الضمانات الواردة في البيان المشترك الذي صدر عنها في عام ٢٠٠٠. وأعرب المشاركون عن دعمهم لجهود منغوليا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها.

وشاركت منغوليا في المنتدى الذي نظمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التجارب ذات الأهمية المحتملة بالنسبة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المعقود في يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا، حيث قدمت لمحة عامة عن تجربتها في مجال تعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في دولة واحدة من ناحيتي المفهوم والممارسة. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، شارك المنسق المكلف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية في اجتماع عقد في فيينا لمجموعة مونتيري المعنية باستراتيجية الحد من انتشار الأسلحة تحت عنوان "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الوعود والآفاق".

وشاركت منغوليا في تنظيم وترؤس الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الثالث للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي عقد في فيينا في نيسان/أبريل عام ٢٠١٢.

## الدعم المقدم إلى منغوليا

منذ تقديم آخر تقرير للأمم العام عن الموضوع، واصلت منغوليا أيضا التوعية بسياسة الخلو من الأسلحة النووية وتوسيع نطاق الدعم لها على الصعيد الدولي. وجرى تأكيد هذا الدعم، بين أشياء أخرى، في الوثائق التالية الثنائية والمتعددة الأطراف:

(أ) الوثيقة الختامية للمؤتمر والاجتماع التذكاري الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في بالي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، الذي أعرب فيه الوزراء عن اعتقادهم بأن "إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ومعاهدة منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية وكذلك مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية هي خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي" (الفقرة ١٦٤) و "... أعربوا عن تأييدهم لسياسة منغوليا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وعلى التدابير التي اتخذتها منغوليا لتوطيد وتعزيز ذلك المركز. وفي هذا الصدد، رحبوا ببدء المحادثات بين منغوليا وجارتها لإبرام الصك القانوني المتبقي، وأعربوا عن أملهم في أن يسفر ذلك في وقت قريب عن إبرام صك دولي يضمن الطابع المؤسسي على مركزها" (الفقرة ١٥٧)؛

(ب) الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز الذي عقد في شرم الشيخ، بمصر في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ (والتي أوردت مجددا البيانات المذكورة أعلاه)؛

(ج) الإعلان الصادر عن القمة الثالثة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي عقد في اسطنبول يوم ٨ حزيران/يونيه عام ٢٠١٠، والذي دعم فيه المشاركون مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية باعتباره إسهاما في الأمن وإجراءات بناء الثقة في منطقة المؤتمر؛

(د) الاجتماع السادس للفريق العامل الخاص ولجنة كبار المسؤولين في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي عقد في اسطنبول في شباط/فبراير ٢٠١٢ حيث أعرب المشاركون، عند مناقشة القضايا العسكرية والسياسية عن دعمهم لجهود منغوليا لإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي، وأملهم في أن يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المركز في المستقبل القريب؛

(هـ) البيان المشترك الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن نتائج الحوار بين رئيسي حكومتي منغوليا والاتحاد الروسي والتي أعرب فيها الجانب الروسي عن



استعداده لأن يواصل إلى جانب الدول النووية الأخرى المفاوضات مع الجانب المنغولي حول مسألة إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية؛

(و) البيان المشترك بين منغوليا والاتحاد الروسي المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ بشأن زيارة رئيس منغوليا إلى الاتحاد الروسي والذي أكد أن الجانب الروسي مع أعضاء آخرين من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على استعداد لمواصلة النظر في اقتراح منغوليا زيادة تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية؛

(ز) البيان المشترك بين الولايات المتحدة ومنغوليا المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن زيارة رئيس منغوليا إلى الولايات المتحدة والذي أشير فيه إلى أن الولايات المتحدة تعترف بالمبادرة النووية المنغولية وتأييدها، وتنتهي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية؛

(ح) البيان المشترك المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن إقامة شراكة استراتيجية بين منغوليا والصين والذي شمل إشارة إلى أن الجانب الصيني أكد دعمه للجهود التي يبذلها الجانب المنغولي لتأمين مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وأمنها القومي ومصالحها المشروعة بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وهذه الإشارات المستمرة إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية هي دليل على الاعتراف الدولي بذلك المركز.

### الجوانب غير النووية للأمن الدولي لمنغوليا

تشكل الجوانب غير النووية للأمن جزءاً هاماً لا يتجزأ من السياسات الوطنية لمنغوليا التي تهدف إلى تعزيز أمنها القومي واستقلالها ووحدتها وتنميتها.

### الأمن الاقتصادي

يُدرج مفهوم الأمن القومي الاستقلال الاقتصادي والتنمية المتوازنة أيكولوجيا ضمن المصالح الوطنية الحيوية. ولضمان الأمن الاقتصادي، يحدد المفهوم عدة مهام مختلفة: بما في ذلك إنشاء هيكل فعال متعدد الركائز؛ وتنفيذ سياسات استثمارية متوازنة؛ وتعزيز أمن القطاع المالي؛ وتنفيذ سياسات فعالة في مجال الطاقة والموارد المعدنية والتجارة الخارجية والتكامل.

ويشير المفهوم إلى أن الشرط الأساسي المسبق لتحقيق الأمن الاقتصادي في منغوليا والحفاظ عليه هو تصميم واعتماد نموذج للتنمية المستدامة يضمن الاستقلال الاقتصادي،

وبيئة مواتية لتعزيز الأمن البشري والتعایش السلمي. ولسوء الطالع، ما زال اقتصاد البلد أحادي الجانب تعثره المهشاشة، ويعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد النفط وبعض السلع الاستهلاكية. وتشكل المواد الخام الجزء الأكبر من صادراته. وتؤثر تغييرات الأسعار بشكل متكرر في الاقتصاد، كما أنه وباعتبار منغوليا دولة غير ساحلية فإنها بعيدة فعليا عن الأسواق العالمية.

لكن منغوليا تحاول اليوم الاستفادة من مواردها الطبيعية الهائلة التي تجتذب الاستثمار الأجنبي وتتيح فرصا ضخمة والتي تأتي معها أيضا بعض المخاطر الاقتصادية. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١١، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النحاس وزيادة إنتاج الفحم. لكن اعتماد اقتصاد البلد على عائدات التعدين يعرضه مع ذلك لتقلبات أسعار السلع الأساسية. وتواجه منغوليا تحديات مماثلة لما تواجهه الاقتصادات الأخرى المعتمدة على الصناعات الاستخراجية، بما فيها التحديات التي يشار إليها باسم "لعنة الموارد" و "المتلازمة الهولندية". وقد نوقشت هذه القضايا في مؤتمر دولي للصناعات الاستخراجية والتنمية البشرية نظمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أولانباتار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وتتطلب الوقاية من المخاطر والتهديدات المرتبطة بالنمو إجراءات متضافرة من جانب الحكومة والأحزاب السياسية وقطاع الأعمال ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ المنتدى الاقتصادي لمنغوليا، كمؤسسة غير حكومية ملتزمة بتحسين وصياغة مفهوم مشترك للتعزيز بتطوير منغوليا. وقد عقد المنتدى الاقتصادي لمنغوليا مؤتمره الأول في يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، وعقد مؤتمره الثاني في يومي ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠١١ ومؤتمره الثالث في يومي ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وإضافة إلى المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة، يضيف المنتدى قيمة كبيرة في مجالات إنشاء الشبكات التجارية الواسعة النطاق، والتعاون والتفاهم، حيث يجمع بين ما يربو على ١٠٠٠ مشارك في اجتماعاته. وفي الآونة الأخيرة، أعد المنتدى ونشر بالتعاون مع معهد البحوث الاقتصادية دراسة بحثية بعنوان "تقرير عن المخاطر بالنسبة لمنغوليا - ٢٠١٢" تناقش المخاطر الكبرى التي تواجه البلد والصلات المشتركة بينها.

وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ عقدت مائدة مستديرة لمناقشة موضوع المخاطر التي تكثف الأمن الاقتصادي لمنغوليا تبادل المشاركون خلالها وجهات النظر حول القضايا المتعلقة بسياسة الدولة في مجالات الأمن الاقتصادي والوقاية والحد من المخاطر الكبرى، والقضايا الملحة للميزانية والأمن المالي، وقطاع الموارد الطبيعية، والمناخ الاستثماري الراهن

والمخاطر ذات الصلة به. وجرت مناقشة القضايا ذات الصلة بالأمن الاقتصادي في اجتماع نظمته يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ للجنة البرلمانية الدائمة المعنية بالأمن والسياسة الخارجية. وعلى مدى العامين الماضيين اتخذت الحكومة تدابير عملية محددة لضمان أمنها الاقتصادي. وفي الوقت الحاضر، بات من الأهمية القصوى إدخال التكنولوجيا المتطورة وإنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة. ولتحقيق ذلك، اعتمدت حكومة منغوليا في عام ٢٠١١ برنامج تنمية الصناعات القائمة على التكنولوجيا الرفيعة وشرعت في تنفيذه. وخلال زيارة رسمية قام بها الرئيس المنغولي إلى ألمانيا في آذار/مارس ٢٠١٢ تم التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ مشروع بناء مصنع لإنتاج الوقود السائل من الفحم.

### الأمن البشري

تلتزم منغوليا التزاماً قوياً بكفالة الأمن البشري وتعزيز التنمية التي تتخذ الإنسان محوراً لها. ويحدد مفهوم الأمن القومي النهوض بالأمن البشري كواحد من أركانه الرئيسية. وتعرف الأسس التي تكفل الأمن البشري، بأنها تشمل تهيئة البيئة والظروف المعيشية الصحية والأمن، وضمان الأمن الغذائي، وضمان الأمن للبيئة المعيشية والسكنية، وحماية الناس من الوقوع ضحايا للجريمة.

وقد بات الاتجار بالبشر تحدياً تواجهه منغوليا. فهو ظاهرة جديدة نسبياً، حيث لم تسجل أول حالة في البلد إلا في عام ٢٠٠٠ وفي السنوات الأخيرة، وبحسب بيانات مركز المساواة بين الجنسين، وهو منظمة غير حكومية، يفوق عدد ضحايا الاتجار بالبشر ١٣٠ شخصاً كل سنة. وتتراوح أعمار أكثر من نصف هؤلاء الضحايا بين ١٨ عاماً و ٢٦ عاماً، وتشكل الفتيات دون الثامنة عشرة نسبة ١١ في المائة منهم. وعلى الرغم من اتخاذ تدابير في هذا الشأن، منها اعتماد برنامج وطني معني بالاتجار بالبشر واستحداث نظام لرصد تنفيذه، فإن عدد الحالات لا ينفك يتزايد.

وفي آذار/مارس ٢٠١١ نظر مجلس الأمن القومي في قضية الاتجار بالبشر على وجه التحديد. وأوعز المجلس إلى الحكومة بأن تتخذ التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير للتغلب على هذا التحدي، وبأن تقوم، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية بإذكاء الوعي العام بشأن الاتجار بالبشر. وتكتسي المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والبلدان الأخرى والتعاون معها أهمية خاصة في هذا الصدد.

كما أن الأمن الغذائي يمثل قضية هامة في منغوليا، ليس فقط بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ العالمي وتدهور البيئة، وإنما أيضاً بسبب المشاكل المحددة التي تواجهها. فوتيرة

التصحّر مثلاً آخذة في التسارع حيث باتت الصحراء تغطي ٧٢ في المائة تقريبا من مساحة الأراضي المنغولية. ويعتمد البلد اعتمادا كبيرا على استيراد السلع الاستهلاكية الرئيسية (حيث يتم استيراد أكثر من ٧٠ في المائة منها). ولذلك، تعطي الحكومة الأولوية لكفالة الأمن الغذائي وسلامة الأغذية من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة. وبدعم ومساعدة من منظمة الأغذية والزراعة صاغت الحكومة البرنامج الوطني للأمن الغذائي واعتمده في عام ٢٠١١. بموجب قرارها ١١٤. ويُنفذ حاليا أكثر من ٢٠ برنامجا ومشروعا على الصعيدين الوطني والفرعي لتعزيز الإمدادات الغذائية وكفالة الأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يُنفذ ١٦ مشروعا بدعم من منظمة الأغذية والزراعة ومن المنظمات الدولية والبلدان المانحة الأخرى.

وقد نوقشت القضايا المتعلقة بإنتاج الغذاء وتوفيره وأمنه في منتدى وطني بشأن الأمن الغذائي في منغوليا عُقد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١. وشارك في هذا المنتدى ممثلون عن جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات البحثية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وأُحيلت توصيات المنتدى إلى الهيئات ذات الاختصاص.

### الأمن البيئي

تشكّل حماية الأمن البيئي وتعزيزه ركنا هاما آخر من أركان أمن منغوليا القومي. وينص مفهوم الأمن القومي على أن الحفاظ على توازن الطبيعة وحماية موارد المياه والتخفيف من آثار تغير المناخ وتدهور الأراضي ومنع الضرر الذي تحدثه بعض أوجه القصور البيولوجية والحد من مخاطر التلوث البيئي والكوارث والحوادث الطبيعية، تُعد كلها شروطا أساسية لكفالة الحياة البشرية الصحية والأمنة والحفاظ على البيئة الطبيعية.

وفي الوقت الحاضر، تواجه منغوليا العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافها الإنمائية. وتقترب هذه التحديات بمشاكل بيئية من قبيل تغير المناخ والتصحر وتدهور المراعي والكوارث الطبيعية والجفاف ونُدرة الكلاً بسبب ظروف الشتاء القارس، واستنزاف موارد المياه والغابات وتلوث الهواء والتربة. ويبدو جليا أن هذه المسائل تؤثر سلبا على سبل كسب العيش وصحة ورفاه الرُحّل والمنغوليين عامة. يتسبب ارتفاع مستويات الاستهلاك والنمو الاقتصادي والتطور المتسارع في قطاع التعدين في مضاعفة حدة الضغوط على الطبيعة والبيئة. ولا بد من انتهاج سياسات سليمة وبذل جهود متضافرة للتغلب على هذه التحديات.

وعلى مدى العامين الماضيين، واصلت منغوليا جهودها الرامية إلى التصدي لتحديات الأمن البيئي من خلال إنشاء وتوسيع الإطار القانوني اللازم وتنظيم الاجتماعات ومناقشات

المائدة المستديرة وتنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية، بدعم وتعاون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن المنظمات الدولية والبلدان المانحة الأخرى. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، اعتمد البرلمان قانونا بشأن الحد من تلوث الهواء في العاصمة. وقام البرلمان في دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠١٢ بإقرار حزمة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة، أدت حتى الآن إلى إخضاع ١٧ في المائة من أراضي منغوليا لحماية خاصة تسبغها الدولة.

ويُنفذ في منغوليا حاليا أكثر من ٢٥ برنامجا وطنيا تتعلق بقضايا الطبيعة والبيئة. وقد شرعت الحكومة في عام ٢٠١٠ في تنفيذ برامج وطنية في مجالي حماية الموارد المائية ومكافحة التصحر. وفي عام ٢٠١١، أقر البرلمان برنامجا وطنيا بشأن تغير المناخ.

وتنهياً منغوليا أيضا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد كُلف فريق من الخبراء الوطنيين بمهمة استعراض التقدم الذي تحززه منغوليا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونظر الفريق فيما تم إنجازه وما تبقى من ثغرات، وفي التحديات الماثلة والفرص المتاحة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وفي يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، استضافت منغوليا، في إطار استعداداتها للمؤتمر، الاجتماع الآسيوي الأوروبي الرابع لوزراء البيئة لمناقشة مسألة الإدارة المستدامة للموارد المائية والغابات.

## أمن المعلومات

تشكل حماية المصالح الوطنية في مجال المعلومات، وضمان سلامة المعلومات وسريتها وتوافرها للدولة والمواطنين وهيئات القطاع الخاص، القاعدة لعملية حماية أمن المعلومات. وقد اعتمدت الحكومة برنامجا وطنيا لضمان أمن المعلومات (للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥). بموجب قرارها ١٤١ الصادر في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: تهيئة بيئة قانونية لكفالة أمن المعلومات؛ والحد من قابلية تعرض أمن المعلومات للخطر وإنشاء نظام للتصدي لمشاكل أمن المعلومات؛ وبناء ثقافة استخدام خدمات المعلومات والاتصالات وزيادة تعريف المواطنين وتثقيفهم بها، وتنمية الموارد البشرية، وتهيئة الظروف المؤاتية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ واستحداث نظام لأمن المعلومات على مستوى الدولة.

وفي سبيل مواصلة تعزيز التنفيذ لهذا البرنامج، عُقد في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، مؤتمر بشأن المسائل النظرية والعملية المحيطة بأمن المعلومات، اعتمد المشاركون فيه توصيات بشأن التدابير التي يتعين على جميع الجهات الفاعلة المعنية في القطاعين العام والخاص اتخاذها. وجرى أيضا التشديد على تيسير تهيئة البيئة القانونية اللازمة لكفالة أمن المعلومات

والاتصالات وحقوق المواطنين في الاطلاع على المعلومات. وتجري حاليا صياغة مشروع قانون بشأن أمن الفضاء الإلكتروني.

## التعاون الدولي

واصلت الحكومة، منذ تقريرها السابق، التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لمعالجة مواطن الضعف في المجالين الاقتصادي والإيكولوجي ومجال الأمن البشري في البلد، مستندة في ذلك إلى جملة أمور منها الاستنتاجات والتوصيات الواردة في دراستين أجريتا في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا. وقد أدرجت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هاتين الدراستين في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وفي الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١ المستوعبة للأهداف الإنمائية للألفية. وهي مدرجة أيضا في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

وثمة أيضا توصيات سياسية هامة ترد في تقرير منغوليا للتنمية البشرية لعام ٢٠١١ المعنون "من الضعف إلى الاستدامة: البيئة والتنمية البشرية"، الذي نُشر في عام ٢٠١١ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وعلى نحو ما ذكر رئيس وزراء منغوليا في تصدير التقرير، فإن "الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير تنطوي على قيمة عظيمة لمنغوليا فيما يخص تعزيز تقدمها وإنجازاتها في مجال التنمية البشرية وسبل المضي قدما فيهما، ولا سيما في هذا التوقيت الذي تخطو فيها منغوليا أولى خطواتها في المسار الجديد للتنمية الدينامية القائمة على الموارد".

كما تكفل بالنجاح تنفيذ عشرات المشاريع الداعمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥ بدعم وتعاون من مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان المانحة الأخرى. وتشمل تلك المشاريع مشروعاً مشتركاً بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة لوكسمبرغ في مجال تعزيز نظام التخفيف من حدة الكوارث وإدارتها في منغوليا (المرحلة الثالثة)، ومشروعاً مشتركاً بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال تعزيز الحوكمة البيئية في منغوليا، ومشروعاً مشتركاً بين حكومة هولندا والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإدارة المستدامة للأراضي من أجل مكافحة التصحر في منغوليا، والبرامج المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم

المتحدة للسكان في مجالات المياه والصرف الصحي والخدمات المجتمعية الشاملة بهدف تحسين الأمن البشري لسكان المناطق الريفية المحرومين.

ويدعم وتعاون من مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، صاغت الدول الأعضاء، الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع دولي للفكر للبلدان النامية غير الساحلية، واعتمده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويجري بذل الجهود للمضي قدما في تفعيل الاتفاق. ويتخذ مجمع الفكر من أولانباتار مقرا له.

وتستضيف منغوليا أربع محطات تابعة لشبكة النظام الدولي للرصد. (محطة لرصد الاهتزازات الأرضية طراز PS25، ومحطة لرصد النويدات المشعة طراز RN 45، ومحطة للرصد تحت السمعي طراز IS34، ومحطة للكشف عن الغازات الحاملة طراز SPALAX). وتعود هذه المحطات بفوائد علمية ومدنية على منغوليا، علاوة على المهام الرئيسية المنوطة بها. وهي مزودة بمعدات متطورة تسهم إسهاما كبيرا في البحوث التي تجرى في منغوليا، ولا سيما في مجالي الفيزياء الأرضية وعلم الزلازل.

### الاستنتاجات

يظهر تقرير الحكومة بشأن الأنشطة التي تضطلع بها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥ إصرارا واضحا من منغوليا على تنفيذ أحكام القرار نصا وروحا.

وعلى الرغم من الإجراءات اللافتة التي اتخذتها منغوليا على الصعيدين الوطني والدولي، فإن مثل هذه الإجراءات لن يفضي إلى تحقيق نتائج دولية عملية ما لم تتبع الدول الأعضاء الأخرى، وبخاصة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، نهجا بناء ومنتجحا بشكل أكبر. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، باعتبارها الدول المشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥، وافقت على التشاور مع منغوليا بشأن تقديم ضمانات أمنية لا تتخذ شكل معاهدة وتكون أكثر موثوقية من الضمانات التي قدمتها لها في عام ٢٠٠٠، وهي ضمانات تحتاج إلى أن تصاغ بما يتناسب مع الموقع الجغرافي الفريد لمنغوليا وما يواجهها من مخاطر وتحديات أمنية. ومن المأمول فيه، من ثم، أن يفضي استئناف المشاورات بين منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى تحقيق نتائج إيجابية في وقت قريب بما يسهم في تحسين أمن منغوليا، ويؤدي أيضا إلى تعزيز الاستقرار وبناء الثقة في المنطقة. وتأمل منغوليا في أن تفضي تلك المفاوضات قريبا إلى اعتراف الجمعية العامة رسميا بمركز منغوليا الفريد كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وتؤمن منغوليا أيضا أن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية لن يتسم بالمصادقية ما لم يتم توطيد وتعزيز الجوانب الدولية الأخرى ذات الصلة بأمنها، ولا سيما الأمن الاقتصادي والتوازن الإيكولوجي على نحو ما جرى التشديد عليه في الفقرة ٦ من القرار. وتؤكد منغوليا، من جانبها، أنها على أهبة الاستعداد للعمل مع سائر الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية ووكالاتها المتخصصة من أجل تعزيز الجوانب غير النووية لأمنها. بما يسهم في تحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة وإقامة التعاون الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف في المنطقة وخارجها.